

محضر الجلسة رقم 676

التاريخ: الثلاثاء 27 ذو الحجة 1430 (15 دجنبر 2009)

الرئاسة: المستشار السيد الشيخ أحمدو أدايدا، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وتسع وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الأربعين.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد الشيخ أحمدو أدايدا، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول

الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة للسيد الأمين لتلاوة ملخص عن المراسلات الواردة عن المكتب.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة أعضاء المجلس المحترمين،

فيما يخص المراسلات التي وردت على رئاسة المجلس، هناك في إطار مراقبة الحكومة مجموعة من الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من 8 دجنبر 2009 إلى غاية يوم الثلاثاء:

- عدد الأسئلة الشفهية: 15 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: سؤلان؛

- عدد الأجوبة الكتابية: جوابان؛

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نشعر الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها ثمانية أسئلة، ثلاثة منها آنية موجهة لكل من قطاعي التشغيل والتكوين المهني والصناعة والتجارة، وخمسة أسئلة عادية موزعة على قطاعات التشغيل والاتصال والأوقاف والشؤون الإسلامية.

نستهل هذه الجلسة بالسؤال الآتي الأول الموجه إلى السيد وزير

التشغيل والتكوين المهني حول ظاهرة البطالة، للمستشارين المحترمين

السادة: محمد فضيلي، عبد الحميد السعداوي، حميد كوسكوس، الحسن قيشوحي، عبد الله أشن، عمر أدخيل، الهاشمي السموني، أولعيد الرداد، لحسن بوعود، لحسن بلبصري، عبد الله أبو زيد، يحفظه بنمبارك، الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدات المستشارات،

يعتبر ملف التشغيل من الملفات الأكثر تعقيدا، وقد أخذت

الحكومة على عاتقها معالجة هذا الملف بإحداث مناصب شغل،

ومحاولة امتصاص أفواج المعطلين، التي أصبحت تتظاهر بشكل يومي

أمام البرلمان، إلا أن تفاوت العرض مع الطلب يجعل نسبة البطالة تزداد

سنة بعد أخرى.

ونظرا لمحدودية المناصب في الميزانية العامة، ومن أجل إشراك

الجماعات المحلية والقطاع الخاص في مقاربة تشاركية وتعاقدية قصد

التخفيف من أزمة البطالة، والتي ازدادت مع ظهور الأزمة العالمية

وانكماش عدد من القطاعات الحيوية كالنسيج والسياحة، نود السيد

الوزير مساءلتكم: ما هي التدابير المستقبلية التي ستتخذها الحكومة من

أجل تشجيع القطاع الخاص وإشراك الجماعات المحلية في معالجة

مشكل البطالة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة الآن للسيد وزير التشغيل للإجابة على السؤال.

السيد جمال أغماني وزير التشغيل والتكوين المهني:

في البداية شكرا للفريق الحركي على طرحه لهذا السؤال، اللي في الواقع يحظى بالأولوية، وأكثر من هذا بأهمية إستراتيجية في كل تدخلات الحكومة.

الإشكالية ديال البطالة في المغرب، يمكن نسجلو أنه منذ سنة 2000 إلى اليوم، كنا في 13,9% كمعدل البطالة وطني حسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط، اليوم نحن حسب آخر معطى للمندوبية السامية، الفصل الثالث 9,8% كمعدل وطني، بطبيعة الحال معدل البطالة، هذا الوطني، ولكن المعدلات الأخرى حسب نسب الشواهد أو المحصلات العلمية شكل آخر، اللي يمكن لي نؤكد في هذه النقطة، وأنا كنشاطر كالمقاربة، وهي اللي كيتم الاشتغال عليها، ديال إشراك الجميع في الجهود، وخاصة أهما تأخذ بعد جهوي، سوف لن يجل إشكال البطالة بالرباط، بل سيحل في مختلف جهات المملكة.

ومن هذا الإطار، يمكننا أن نتابع بمجمل المخططات اليوم التي تم وضعها، تعلق الأمر بمخطط التنمية الصناعية، أو مخطط في مجال السياحة، أو الصناعة التقليدية، أو في غيرها من المخططات اليوم التي تتخذ بعدا جهويا.

اليوم يمكن نقولو أن المغرب بدأت بعض الجهات يمكن أن تشكل قاطرة في خلق فرص الشغل على المستوى المحلي، لكن الجهد الآخر اللي خصو يواكب هذا الجانب هو الجهد ديال التكوين وربط التكوين بحاجيات سوق الشغل المتجددة.

اليوم يمكن أن أؤكد لمجلسكم الموقر أن المهن الجديدة العالمية في المغرب اللي عندنا إمكانيات ديال العمل فيها، وإمكانيات ديال خلق فرص شغل أخرى فيها، علينا مجهود كبير على مستوى التكوين.

في هذا الصدد، وفي المنظور الجهوي اللي طرحو السيد المستشار، قمنا بأولى المبادرات ديال إنجاز دراسات استشرافية حول حاجيات

سوق الشغل اللي كنههم مختلف الجهات، ستة دراسات استشرافية اللي قامت بها الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل، أعطينا معطى ديال 93

ألف فرصة عمل في 2010 - 2011، النصف ديالها يمكن نؤكد لمجلسكم الموقر لا تتوفر عليه، ومطروح على الوكالة أن تتدخل من خلال برامج التكوين التأهيلي كنموذج لها، ومن خلال كذلك ربط منظومة التكوين بصفة عامة بالحاجيات المتجددة ديال سوق الشغل. وفي هذا الصدد كان المخطط الاستعجالي اللي قام به قطاع التكوين المهني، فيما يخص الاستجابة للحاجيات المتجددة، تعلق الأمر بالصناعة التقليدية أو الفلاحة أو الصناعة أو قطاع الخدمات. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات،

أشكركم السيد الوزير على الإيضاحات التي حتمت بها، لأنه يمكن القول بأن الوقت قد حان لتشجيع المقاول الوطنية من أجل امتصاص البطالة، خاصة في ظل الأزمة العالمية الحالية، والمنافسة الشرسة من طرف المستثمرين الأجانب.

فعلى سبيل المثال، إن بعض المقاولات المغربية التي تستورد موادها الأولية تكون تكلفتها أكبر بكثير من تلك المستوردة وهي جاهزة، وأعطي مثال قطاع الجلد والدباغة بالمغرب تضرر بشكل كبير، إذ يتم استيراد المواد الأولية بنسبة 37% كرسوم جمركية، بينما تكون النسبة 2,5% عن استيراده وهو جاهز، الأمر الذي يزيد في الاستغناء عن اليد العاملة.

كما أنه يمكن القول أن على النقابات وأرباب المقاولات

والحكومة والفرقاء الاجتماعيين، كل من موقعه العمل، إيجاد سبل كفيلة ومعقولة تماشى والوضعية الاقتصادية الراهنة للمغرب من أجل إيجاد حل لمشكلة البطالة، والتي تعاني منها جميع جهات المملكة، وإن كانت بنسب متفاوتة.

وأؤكد لكم أن الجهات الجنوبية من المملكة، وأخص بالذكر جهة واد الذهب الكويرة تعرف بدورها نسبة مرتفعة من البطالة، خاصة الحاصلين على الشواهد العليا من الجامعات الوطنية والدولية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا، كنتفهم ما قاله السيد المستشار المحترم، وبالنسبة لدعم المقاول أو تشجيع المقاول، لاشك أنه العديد من القوانين المالية التي عرضت على مجلسكم الموقر تضمنت العديد من التدابير والإجراءات لتشجيع المقاول.

بالنسبة لظروف الأزمة، يمكن أن أعلن لمجلسكم الموقر أن الإجراءات التي تم اتخاذها لدعم المقاولات المتضررة من الأزمة الاقتصادية العالمية، خصوصا قطاعات النسيج، صناعة أجزاء السيارات، والجلد، وغيرها، سمحت هذه الإجراءات، حسب آخر معطيات تتوفر عليها، من استفادة 441 مقاول، خاصة ما يخص التحمل ديال تكاليف الضمان الاجتماعي، المبلغ المالي يقدر ب 352 مليون درهم، هذا هم 111725 أجير اللي تحملتها الدولة، هذا ما كان له انعكاس، أننا سجلنا من حيث عدد الأجراء اللي فقدوا مناصب شغلهم بالقطاعات التي دعمتها الدولة لن يتجاوز 4,2% من عدد المصرح بهم في الضمان الاجتماعي.

أكد هناك مقاولات لم تستفد، اللي كانت في وضعية غير متوفرة على الشروط التي تم وضعها من طرف الدولة ومن طرف الاتحاد العام لمقاولات المغرب في بروتوكول الاتفاق.

كاين برامج أخرى اللي كنتشجع بها الدولة المقاولات، عدة برامج من ناحية الإعفاءات الضريبية، من حيث تشجيعات الاستثمار إلى غير ذلك... لكن هذا لا يكفي، ضروري أنه علينا واحد الجهود جميع، أولا باش تاخذ مسألة معالجة إشكالية البطالة في المغرب بعدها الجهوي، هاذي النقطة الأولى.

هناك جهود كيتقام من طرف الدولة اليوم، مجهود كذلك على الجماعات المحلية، على المنتخبين، على المجالس الجهوية، على كل المؤسسات أن تتدخل في هذا المجهود اللي كيتم اليوم.

وكنتمنى أنه مع التوجيهات الجديدة ديال إعطاء بعد جديدة للجهوية، أن هذه الصعوبات يمكن لها توجد آليات ديال الاستيعاب. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي الثاني الموجه إلى السيد وزير التشغيل حول إجراءات الصحة والسلامة بالمقاولات، للمستشارين المحترمين السادة: زبيدة بوعياد، سعيد سرار، حفيظ وشاك، لطيفة الزيواني، دحمان الدرهم، عمر مورو، حماني أمحزون، المختار صواب، مولود السقوق، أبو بكر عبيد، عبد الرحمان أشن، الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أختي المستشارة،

السادة المستشارون،

نصت مدونة الشغل على أهمية الصحة والسلامة بالنسبة للأجراء، وخاصة في المقاولات التي تتركز على الصناعات المستعملة لمواد خطيرة، أو لها أثار على الصحة والسلامة بشكل عام. فما هي السيد الوزير الإجراءات التي اتخذتها الوزارة من أجل مواكبة تفعيل هذه المقتضيات، خاصة على مستوى مفتشي طب الشغل؟ وما مدى وقوف الوزارة على احترام المقاولات المعنية بإجراءات حماية سلامة الأجراء؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة، الآن الكلمة للسيد وزير التشغيل للإجابة على السؤال.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

أولا في البداية كنشكر السيدة المستشارة والفريق الاشتراكي على طرحه لهذا السؤال، ويمكن نقدر نؤكد لكم أنه ما سيطرح على بلادنا في السنوات المقبلة بالأولوية، خاصة في ميدان الشغل، سيكون موضوع الصحة والسلامة المهنية.

مناذيب الأجراء سنة 2003، إلى ما يناهز اليوم 10186 مقالة
التي نظمت هذه الانتخابات.

نراهن اليوم، مع شركائنا الاجتماعيين (المركزيات النقابية) ومع
شركائنا الاقتصاديين، أن نتقدم في إحداث لجان الصحة والسلامة
المهنية داخل مجموع هذه المقاولات، التي أجرت هذه الانتخابات.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار
التعقيب.

المستشارة السيدة زبيدة بوعبياد:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير،

أخوتي، إخواني المستشارين،

بداية، نتمن كل الجهود المبذولة في إطار تفعيل مدونة الشغل

لأنه لا ننسى أن من المواد 281 إلى 291، ومن 336 إلى 344
تنص على سلامة وصحة المأجورين.

نحن كذلك نتمن المشاريع المستقبلية فيما يخص تهيئ القانون

الإطار وإحداث المعهد، لكن الإشكالية الكبرى هي فيما يخص التأطير
وتطبيق هذه المواد في إطار تواجد الموارد البشرية من أطر، من أطباء،
على مستوى تفتيش الشغل الطبي أو على مستوى طب الشغل بصفة
عامة، للإلزامية ديال هاذ المواد، تواجد لكل 50 ألف مأجور.

لكن ما هي الإشكالية السيد الوزير المتواجدة في هذا الإطار؟

هما اثنتين، الأولى متعلقة بتحفيز الأطباء المختصين المتواجدين الآن

في هذا التخصص، فلا يعقل توظيف أطباء مختصين بتحفيظات وبما

تتعطيوهم أنتم كموظفين عاديين، يجب إعادة النظر في هاذ الإطار

فيما يخص تطبيق هاذ المدونة، وكل الآليات التحفيزية لهاذ الإطار.

النقطة الثانية فيما يخص هاذ الإطار هو التكوين، يجب الرفع من

المناصب، وهذا بتنسيق طبعاً مع وزارة الصحة، لأنه هي التي تحدد

عدد الأطباء التي غادي يتخصصوا كأطباء مختصين في هذا المجال، لأن

العدد الذي يحدد من طرف وزارة الصحة سنويا هو عدد جد ضئيل.

إذن هناك مجال التي باقي فيه الخصاص فيما يخص هاد التخصص،

لأنه باقي يله وصلوا عدد الأطباء على ما أظن 100، تقريبا 100،

اليوم تقدمنا منذ إقرار مدونة الشغل في تحسين نوعاً ما المناخ

داخل المقولة المغربية ما بين الفرقاء الاجتماعيين، أكد باقية

صعوبات، لكن التحدي اليوم هو موضوع الصحة والسلامة المهنية.

لا أخفيكم أننا نعاني في المغرب من نقص في عدد أطباء الشغل،

يمكن لي أؤكد أمام مجلسكم الموقر برسم القانون المالي ديال 2009،

لازلت في وزارة التشغيل أبحث على توظيف 4 أطباء للشغل ولم

أجدهم في السوق، رغم العديد من الإعلانات التي قمنا بها من أجل

إحداث مصالح ديال طب الشغل في واحد 4 مندوبيات ديال وزارة

التشغيل، لأنه نظراً للقلة دياهم، ونظراً كذلك لأن القانون ألزم

المقولة التي تشغل 50 أجير فما فوق أن تتوفر على طبيب للشغل.

لكن اليوم كذلك نشغل على مشروع قانون إطار التي كيتعلق

بالصحة والسلامة المهنية، وهذا في إطار واحد المخطط التي تم إعداده

في لجنة وزارية، التي اشتغلنا فيه على موضوع الصحة والسلامة المهنية

ككل والمخاطر المهنية ككل.

واليوم جوج ديال الإجراءات يمكن نسميها أساسية، كايين قانون

الإطار، وكايين إحداث المعهد الوطني في مجال الصحة والسلامة المهنية،

المغرب لا يتوفر اليوم على مؤسسة متخصصة في هذا المجال، هاذو 2

إجراءات، إضافة لكل ما يتعلق بالرخص إلى غير ذلك.

جانب آخر، عرفت سنة 2009 صدور كل المراسيم والقرارات

المتعلقة بمدونة الشغل في مجال الصحة والسلامة المهنية، كلها تنشترت،

وكلها أصبحت قائمة.

قمنا بإجراء آخر، كنا على مستوى جهاز تفتيش الشغل لا تتوفر

على مهندسين مختصين في السلامة المهنية، كانت هذه المهمة كيقوم بها

مفتشو الشغل، قمنا بواحد الجهود ديال تكوين واحد 24 مهندس،

التي كانوا كيشغلوا في وزارة التشغيل، والتي حولناهم إلى مهندسين

مختصين بعد واحد التكوين، مختصين في الصحة والسلامة المهنية، وتم

تعيينهم بمختلف مندوبيات الوزارة، وهاذ السنة غادي نواصلو هاذ

الجهد، بتكوين 12 مهندس آخر لتعزيز أنه تصبح لنا أجهزة المراقبة

متعددة، فيها طبيب الشغل وفيها مفتش الشغل، وفيها مهندس الصحة

والسلامة المهنية.

كذلك نراهن بعد إجراء الانتخابات ديال مندوبي الأجراء، والتي

استطعننا نتقلو في المغرب من 4729 مقالة، التي نظمت انتخابات

وهذا غير كافي من أجل تغطية كل الخصاص ملى غادي يطبق قانون المدونة.

إذن خلقنا مدونة، خلقنا إطار، لا في الموارد البشرية التي تسهر على صحة وسلامة المأجورين غير متواجدة، وخاصة السيد الوزير، الآن أصبحنا نلاحظ استعمال بعض المواد الخطيرة المحظورة في بعض الدول، تصنع وتوجد داخل بعض المقاولات في بلدنا، وبالتالي مراقبة هذه المقاولات من طرف أخصائيين في المحافظة على صحة وسلامة المأجورين أصبحت ضرورية، ويجب على الحكومة أن تجد حلا لهذه المشكلة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

غير بالنسبة للمرسوم التطبيقي للمادة 287، الذي جاء في مدونة الشغل بالنسبة لتحديد شروط استعمال مستحضرات أو مواد قد تلحق الضرر بصحة الأجراء، تم نشره وأصبح جاري به العمل ابتداء من 25 يونيو 2009، يعني هذا تم الإنجاز ديالو.

بالنسبة للخصاص في المجال الطبي أو طب الشغل، أكيد هناك خصاص، تقريبا اليوم عدد الأطباء المزاولين لطب الشغل كان تقريبا هذي واحد السنة ونصف كان عددهم حوالي 800 في المغرب، اليوم عددهم واحد 900 تقريبا.

بطبيعة الحال هناك تنسيق مع وزارة الصحة بالنسبة للزيادة في عدد تكوين أطباء الشغل لأن كائنة حاجية، وكاين خصاص يجب التأكيد عليه في هذا المجال.

حنا غادي نتوجهو - كما قلت - لاستثمار نتائج الانتخابات المهنية من أجل تأسيس لجن الصحة والسلامة المهنية، نعتبرها أساسية وضرورية داخل المقولة، وتنص عليها مدونة الشغل.

إلى جانب ذلك، مكنتنا واحد البرنامج اللي كنا بدينا مع الشركاء الاجتماعيين ديال برنامج الملاءمة الاجتماعية، واللي سمح لنا لأول مرة في المغرب من التوفر على واحد المعيار وطني للمقولة التي تحترم مقتضيات تشريع الشغل، الذي سيشرع في منحه ابتداء من هذه السنة سنة 2010 للمقاولات التي تحترمه، ومن ضمن المقتضيات التي عليها

أن تحترمها أن تكون هناك لجان الصحة والسلامة المهنية، أي (un label social).

كذلك سنة 2010 غادي نطلقو برنامج جديد، كنا هذاك برنامج الملاءمة الاجتماعية يستهدف المقاولات التي تشغل 50 أجير فما فوق، سنة 2010 غادي نبداو برنامج، وهنا كائنة الصعوبات أكثر، يمكن أن أوكدها أمام مجلسكم الموقر، هو المقاولات التي تشغل 50 أجير فما أقل، هنا كائنة عندنا صعوبات، هنا كندخل كما ذكرت السيدة المستشارة قطاع الصناعة التقليدية وغيره من القطاعات، اللي كتلقى الورشات اللي فيهم صعوبات، واللي غادي نحاولو أنه من خلال الزيارات اللي غادي يقوم بها جهاز تفتيش الشغل أنه نحاولو أنه نوصلو بها أنها تحترم مقتضيات السلامة المهنية في هذا المجال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث الموجه إلى السيد وزير التشغيل حول العراقيل التي تعترض تنفيذ برنامج مقاولتي، للمستشارين المحترمين السادة: العلمي التازي، لحسن بيجديكن، إبراهيم الحب، عبد الرحيم عماني، عبد الله الغوثي، عبد الواحد الشاعر، مصطفى الشهباني، الحبيب لعلي، عبد العزيز بوهودود، علي طلحة، خيري بلخير، عبد السلام أمغار، محمد مفيد، شفيق بنكيران، عبد القادر سلامة، الحو المربوح، الحسن العواني، عبد العزيز البنين، لحسن عباد، محمد أمزال، احمد أبرجي، عبد المالك الأعرج، محمد القندوسي، توفيق كميل، مولاي المحند المسعود، الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد العلمي التازي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

يعتبر برنامج مقاولتي أحد الركائز الأساسية التي اعتمدها البرنامج الحكومي، حيث يهدف هذا البرنامج إلى تشغيل الشباب وفتح فرص الشغل أمامه للانخراط في ركب التنمية الاقتصادية التي نشدها جميعا.

ومنذ الإعلان عن هذا البرنامج، تبين أن هناك صعوبات كبيرة اعترت تنفيذه، خصوصا في صيغته الأولى، وهذا وقد عمدت الحكومة، أي وزارتكم الموقرة، إلى الرفع من مردودية هذا البرنامج وتفعيله من خلال الإجراءات الجديدة، التي تضمنتها الصيغة الثانية لـ 2009-2013 الهادفة إلى تخفيف الإجراءات الإدارية من أجل إنجاحه، الذي ترك الأمل في نفوس أصحاب المشاريع من شباب حاملي الشواهد العليا.

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم عن الإجراءات التي تنوون اتخاذها لمعالجة هذا الوضع لتفادي فشل هذا البرنامج الطموح، الذي تفاعلت معه شرائح عريضة من الشباب المغربي؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة الآن للسيد وزير التشغيل للإجابة على السؤال.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا للسيد المستشار المحترم ولفريق التجمع الوطني للأحرار على طرحه لهذا السؤال، الذي أعتبره، خصوصا إلى اخذنا مبادرة التشغيل فهي تتكون تقريبا من ثلاثة ديال البرامج: إدماج وتأهيل ومقاولتي، التي كان وضعها الحكومة آنذاك في إطار إنعاش مبادرات التشغيل. لكن إذا كانوا جوج البرامج استطاعوا يحققوا العديد من الأهداف ديالهم، لا الكمية ولا الكيفية، لا في الاستجابة للمقاولات ولا للحاجيات ديالها، ولا كذلك الاستجابة لحل إشكالية واحد الشرائح مهمة من الشباب لولوج العمل بالقطاع الخاص.

برنامج مقاولتي كان يستهدف في صيغته الأولى خلق 30 ألف مقاول، يجب القول أنه لما تحمنا المسؤولية كان العدد ديال المقاولات المحدثة في إطار برنامج مقاولتي لا يتعدى 426 مقاوله نهاية 2007، قمنا في اللجنة الوزارية برئاسة السيد الوزير الأول ديال برنامج مقاولتي، نظرا للأهمية التي تعطى لهذا البرنامج بواحد التقييم، قمنا بتقييم شامل من جميع النواحي ديالو، اشنو هي الصعوبات؟ اشنو هي الإشكاليات، لا المسطرية ولا غيرها؟ ووقفنا على النواقص اللي عرفها هاد البرنامج في بعض الجوانب ديالو، من ضمن النواقص اللي وصلنا لها، هو أننا لما وضع البرنامج، تم فتحه فقط للشباب حاملي الشهادات، قلنا بأنه الشباب ذوي الحرف والمهن اللي يمكن يشتغلوا

فيه، ماشي بالضرورة يكونوا حاملي الشهادات، فاتخذنا قرار، واللي كان صادق عليه مجلسكم الموقر في القانون المالي ديال فتح البرنامج في وجه جميع الشباب حاملي المشاريع وأفكار المشاريع، وليس حاملي الشهادة.

اليوم نسجل، أنه بدأت واحد الدينامية مهمة ديال الشباب اللي تسجلوا من غير حاملي المشاريع ومن غير حاملي الشهادات، اللي ولجوا لبرنامج مقاولتي.

كذلك لقينا صعوبات فيما نسميه برنامج المعلومات، لأنه عندك العديد من المتدخلين اللي كان خاص المعالجة ديال التنسيق بينهم، ما بين الوكالة، ما بين المتدخلين الآخرين، ما بين صندوق الضمان المركزي، وما بين الأبنك، وحدنا هناك (le système d'information) تم التوحيد ديالو.

الجانب الثالث، لقينا إشكال آخر، وهو الفكر المقاولاتي لدى الشباب المغربي بصفة عامة، أي أننا في منظومتنا التكوينية، في منظومتنا التعليمية، لا نعطي ما يكفي من التكوين في مجال الفكر المقاولاتي لدى الشباب، ولقينا كذلك وهاذي التجربة الآن اخذناها، وكانت نموذج ديالها، هي الأفكار ديال المشاريع اللي يمكن يتقدم بها المرشح.

مؤخرا واحد الاتفاقية كنا عقدناها في وزارة التشغيل عن طريق الوكالة مع واحد المشروع خاص، بوحده أحدث 300 مقاوله، أكثر من 300 مقاوله، لأنه جا مشروع مكتمل، وتم تكوين هادوك الشباب، ومشى البرنامج. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار العلمي النازي:

شكرا السيد الرئيس، أعتقد بأنه السيد الوزير راه كان في الطريق تيعطينا على كل حال النتائج اللي وصلها.

التعقيب، أنا غادي نعقب غير شي شوية باش نخلي لو شوية ديال الوقت، باش يمكن للسيد الوزير يفسر للمجلس الموقر ما قام به، أعتقد بأنه هناك بدات النتائج، وهاذي التجربة اللي تدارت نتاع مقاولتي مهمة جدا بالنسبة للتشغيل، والقرار اللي اتخذت الحكومة على كل

السؤال الرابع الموجه إلى السيد وزير التشغيل حول مساهمة القطاع الخاص في توفير مناصب الشغل، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحميد فاتحي، عبد المالك أفرياط، عبد السلام خيرات، محمد المهبطي، عبد الرحيم الرماح، محمد لشكر، محمد دعيدعة، حسن أكليم، حسن قاسمي، أحمد العاطفي، العربي حبشي، الصادق الرغيوي، الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد الصادق الرغيوي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

ازداد الرهان على القطاع الخاص للمساهمة في التشغيل، خاصة بعد أن تخلت الدولة على العديد من الخدمات التي كانت تقوم بها لصالح القطاع الخاص، سواء من خلال برنامج الخوصصة، أو من خلال التدبير المفوض، رغم تحفظ النقابات وبعض الأحزاب. كما أن المقاول ملزمة بالمساهمة في عملية التشغيل، انطلاقاً من مسؤوليتها الاجتماعية، سواء بالنسبة للأطر وذوي الكفاءات لما له من مردودية على تقدم المقاول وتطورها، أو بالنسبة للعمال.

وانطلاقاً من مسؤوليتكم الوزارية، ومسؤوليتكم كرئيس

للمجلس الأعلى لإنعاش التشغيل، فإننا نسألكم، السيد الوزير، عن: - ما هي الإجراءات التي ستخذونها من أجل تطبيق ما تنص عليه المادة 511 من مدونة الشغل، والتي تمكنكم من مراقبة كل عمليات التشغيل، وتمكنكم كذلك من معرفة عدد العاملين وعدد العاطلين بشكل دقيق؟

- وما هي الإجراءات والتدابير العملية التي تقومون بها لكي

يساهم القطاع الخاص في توفير فرص الشغل على الوجه المطلوب؟ شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير التشغيل للإجابة على

السؤال.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكراً السيد المستشار، والفريق الفيدرالي على طرحه لهذا السؤال،

والذي يتعلق بالأساس حول الأدوار الذي يمكن أن يلعبها المجلس

حال باش توسع، ربما حتى في النقاش، نوسع المجال ماشي غير لحاملي الشواهد العليا بل حتى لحاملي المشاريع، اللي عندهم واحد التكوين، على كل حال، يمكن لهم يساهموا في هاذ المشروع.

ولهذا السؤال اللي غادي نطرح عليك، السيد الوزير، كم العدد الآن ديال المقاولات في هذا النطاق نتاع مقاولتي؟ وشحال كيشغلوا الآن ديال اليد العاملة؟ وكيف كتشوفوا في الشهور المقبلة كيفاش التطور ديال هاذ الشئ هذا؟ وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار، تفضل السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكراً السيد الرئيس.

جواباً مباشرة على سؤالكم السيد المستشار المحترم، عدد المقاولات الحديثة إلى غاية أمس هو 2176 مقاول في إطار برنامج مقاولاتي، تشغل ما يناهز 8050 شاب وشابة، وكاين بعض المقاولات التي تشغل حتى ل 25 و 30، باش نوضح هاذ النقطة، كاين مقاولات زرقتها شخصياً، تشغل 25 حتى 30 وأصبحت ناجحة، وغادية أكثر.

الهدف الذي وضعناه داخل الوكالة، والذي غادي نعروضه على

المجلس الإداري الذي سينعقد عما قريب، هو محاولة إحداث على الأقل ما بين 2000 و 3000 مقاول سنوياً، هذه هي المعطيات التي

يمكن أن أؤكد عليها في هذا الجانب مع واحد الدراسة اللي طلبنا

للووكالة أنها تنجزها، تتعلق بدراسة الإمكانيات اللي كاينة ديال

إحداث المقاولات، خصوصاً المصاحبة للبرامج الهيكلية الكبرى، إذا

أخذنا مثلاً محطة السعيدية، أشنو هما المشاريع اللي يمكن تنجز في إطار

برنامج مقاولتي مصاحبة للمشاريع الهيكلية؟ إذا أخذنا مثلاً المشاريع

الأخرى، لا في المجال الصناعي، ولا في المجال السياحي، أشنو هما

البرامج، لأن بهذا يمكن إذا صوبنا واحد قاعدة معطيات، يمكن

نساعدو بها حتى الشباب الذي يتردد على برنامج مقاولتي.

وشكراً السيد المستشار المحترم، والسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير.

الأعلى للتشغيل، ولن أحصر الأشياء في المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل، بل كذلك المجالس الجهوية لإنعاش التشغيل.

في هذا الصدد كانت سنة 2008 و 2009 أول اجتماعات ديال المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل في دورتين عقدناه بمساهمة مختلف الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، والذي أعطى مجموعة من التوصيات، اللي يمكن غادي تكون المناسبة خلال الدورة المقبلة للمجلس الأعلى لإنعاش التشغيل اللي كنعترمو الدعوة لعقدتها في بداية السنة المقبلة سنة 2010، وكذلك الدعوة، مع السيد وزير الداخلية، لاجتماعات المجالس الجهوية لإنعاش التشغيل، لأول مرة غادي يتم تفعيل هاذ المقتضى القانوني اللي جات به مدونة الشغل، وغادي تكون مناسبة لرصد كل الحاجيات إلى غير ذلك.

بالنسبة لجانب الوساطة ورصد سوق الشغل، إلى جانب المندوبية السامية للتخطيط اللي كتعطي واحد المجموعة من المعطيات، تتوفر وزارة التشغيل على ما نسميه المرصد الوطني للتشغيل، لتتبع مؤشرات سوق الشغل، اللي ذكرت مثلا اليوم كتتوفر على كل المعطيات، إلى خرج عامل من أثر الأزمة، عندنا قاعدة معطيات مدققة، محينة، بشكل كتعتمد الجانب المعلوماتي.

ولكن هاذ السنة ديال 2010 كذلك، عاد استكملنا النظام المعلوماتي ديال المرصد الوطني للتشغيل، اللي غادي يمكننا آنذاك من رصد وتتبع سوق الشغل بشكل كبير.

بطبيعة الحال تعطات خلال السنوات الأخيرة، وهذا اختيار، تعطات واحد الأهمية خاصة للدور اللي يمكن تلعبو الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل من خلال البرامج اللي توضع، سواء تعلق الأمر بإدماج أو تأهيل أو غيرها من البرامج، أنا متفق معك لما كتقول المسؤولية ديال المقابلة.

في هذا الصدد، في إطار المبادرة ديال إنعاش التشغيل، تعطات تحفيزات للمقاولات، نعطي مثلا برنامج إدماج، اللي كيتعفى فيه المستفيد منو، كتعفى المقابلة من الواجبات الاجتماعية لمدة 24 شهر أو حتى 36 شهر مقابل تشغيل الشباب.

أعطتنا دراسة قمنا بها في إطار التنسيق ما بين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، أعطتنا أن أكثر من 66% ديال الشباب اللي استفادوا من هاذ البرنامج اليوم مصرح بهم في الضمان الاجتماعي، كنعترها نتيجة

إيجابية، وهادي كتوصيات اللي طلب بها المجلس الأعلى للإنعاش التشغيل.

جانب آخر، بالنسبة إلى امشينا للتحفيزات اللي تيمكن تعطى للمقاولات، نعطي برنامج تأهيل، اليوم منذ انطلاقتنا وصلنا لإدماج ما يناهز 167873 شاب وشابة، لأول مرة كيولوجوا القطاع الخاص. حنا كتعرفو القطاع الخاص في المغرب، تاريخيا كان فقط حاملي دبلومات التكوين المهني، لم يكن منفتحا على بقية الشواهد عن طريق برنامج تأهيل، ولو أنه كاينة واحد النسبة ديال حاملي الشهادات ديال التكوين المهني، ولكن النسبة الأكبر اللي نعطيها ديال الثلثين فهي خريجي الجامعات، اللي مكانوش كيتدمجوا في القطاع الخاص سابقا، كذلك برنامج تأهيل...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم الرواح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزيرين،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

ما أشرتم إليه، السيد الوزير، حول الاجتماع، في التعقيب ديالنا الإضافات اللي بغينا نضيفو، الاجتماعات ديال المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل، وكيف تفضلتو السيد الوزير أنكم اللي عندكم الحق باش يتعقد مرتين في السنة، أو كلما دعت الضرورة إلى ذلك، حنا كنشوفو كان من الأحسن، بل من الأفيد، بل من الواجب، تكون تكتيف ديال هذه المؤسسة اللي هي ثلاثية التركيب، لأنه المسألة ديال التشغيل كتطلب باستمرار تبادل الرأي بين الأطراف الثلاث.

كذلك فيما قلتيو حول المجالس الجهوية، منذ 2004 بعد بداية العمل بمدونة الشغل، لحد الآن هاذ المجالس الإقليمية والجهوية لم تتكون بعد، وكنشوفو أنه إلى تكونت، وخاص الإسراع بتكوينها، غادي تكون واحد الوسيلة باش يتلاقوا الفرقاء بثلاثة على مستوى كل إقليم وكل جهة لتبادل، وخاصة في هاذ الجانب الطرف الاجتماعي غير حاضر، ماكينش، كاينة إطار ديال النقاش ولكن محاضرش.

كذلك، السيد الوزير، فيما يتعلق بالتكوين والحاجيات، كنشوفو مثلا التعليم الخصوصي كايين نقص في التكوين، الآن بدأت بعض المبادرات، القطاع الصحي، كذلك فيما يتعلق بقطاع البناء، اللي من طبيعة الحال مكايينش فيه شواهد، بالنسبة للبناء أو بعض المهن اللي مفيهاش شواهد، بمعنى أنه خاص يكون برنامج بالتنسيق بين الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل وبين التكوين المهني، وخص تنسيق مكثف لتدارك كل ما يمكن يكون متوفر من نقص.

فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي، فمكثشوفوش السيد الوزير، خصنا نفكرو، الآن هاذ العملية ديال عقد أول عمل، والإعفاء من الضمان الاجتماعي لمدة سنتين وتمتد إلى ثلاث سنوات، من طبيعة الحال عندها واحد الانعكاس سلمي على الضمان الاجتماعي، لذلك خص التفكير في صيغة ما، خص تشجيع المقاولات هذا أكيد، لكن خصنا ناخذو بعين الاعتبار هاد الثغرة هادي اللي كيتضرر منها الضمان الاجتماعي، وكيتضررو منها كذلك المأجورين.

فيما يتعلق كذلك بتتبع عملية سوق الشغل، السيد الوزير لا أشاطركم الرأي لأنكم عندكم، ميمكنش ترصدوا، القانون ديال الشغل كينص أنه كل عملية تشغيل يجب التصريح بها، سابقا كان التشريع - كيف كتعرفوا السيد الوزير - كان ضروري كل مشغل أراد أن يشغل أن يمر عبر مكاتب التشغيل أو الوكالة الآن، الآن مكايينش هاد العملية، وعلى الأقل كل من شغل يجب أن يصرح لدى المصالح ديالكم بكل عملية تشغيل، هكذا يمكن لكم جوج ديال الحوايج، أو لا غادي تعرفوا عدد العاطلين، وأيضا غادي تمكونوا باش تطبقوا قانون الشغل وقانون الوطني للضمان الاجتماعي، هادي وسيلة كييعطيها القانون لم تفعل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيد المستشار، الكلمة الآن للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

في ثوان السيد الرئيس، وشكرا على لطفكم.

بالنسبة للملاحظة اللي قلتو السيد المستشار المحترم، بالنسبة للإعفاءات هادي مبادرة التشغيل، اللي قرنا اليوم، بناء كذلك على توصيات المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل في دوره السابقة، هو أننا

أطلقنا في وزارة التشغيل دراسة لدراسة إمكانية على الأقل الاستفادة من التغطية الصحية، شخصيا، وهذا رأيي، التغطية الصحية إجبارية، فضروري التمتع بالتغطية الصحية الإجبارية.

بالنسبة لإستراتيجية عملنا في قطاع التشغيل، وهي إستراتيجية تستهدف تعزيز الالتقائية ما بين مختلف مكوناتها، التكوين المهني، جهاز تفتيش الشغل، الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، وإدارة صناديق العمل.

بالنسبة لتفعيل أدوار ديال المجالس الجهوية لإنعاش التشغيل، القرار المشترك مع السيد وزير الداخلية جاهز، تم التوقيع عليه، اللي كنا كنتنظرو هو أن تسالي الاستحقاقات الانتخابية، والدعوة إلى اجتماعاتها عمليا في القريب العاجل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس والأخير الموجه إلى السيد وزير التشغيل حول إدماج الصناع التقليديين في منظومة الضمان الاجتماعي، للمستشارين المحترمين السادة: محمد عداد الزغاري، العربي حربوش، عبد اللطيف أعمو، أحمد حاجي، أحمد الرحموني، محمد الزعيم، جناح عبد العزيز، عبد الرحيم الزمامي، عبد المولى حمري، حسان الغزوي، الحسن أكوچكال، فاروق شهير، الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد عداد الزغاري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين،

لقد تم بذل مجهود كبير في السنوات الأخيرة، السيد الوزير،

لتوسيع مجال التغطية الاجتماعية، حيث تم إدماج عدد من الفئات

ضمن منظومة الضمان الاجتماعي، غير أن قطاع الصناعة التقليدية لم

يشمله هذا المجهود، رغم العدد الكبير من المنتمين إليه، والذي يناهز

مليونين ونصف صانع وصانعة، وتأثيره الهام في الحياة الاقتصادية وفي

الوضع الاجتماعي العام.

إن العاملين في هذا القطاع، منهم أصحاب الورشات، يواجهون أوضاع صعبة بعد وصولهم لسن التقاعد أو السن الذي لا يسمح لهم بالاستمرار في الممارسة، حيث يجدون أنفسهم عالة على أنفسهم وعلى المجتمع.

إن إدماج هذا القطاع في منظومة الضمان الاجتماعي، بالشكل الذي يناسب مدخولهم، في حدود 6 أو 7% من الحد الأدنى للأجور لن يفيد فقط منتسبي هذا القطاع، بل الكل، كذلك سيعزز الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الذي حدد هدفا شموله مليون ونصف منخرط جديد، إننا نعيش الصعوبات التي تواجه عملية إدماج كل المنتسبين للقطاع، خاصة أن الدولة مطالبة بالمساهمة ماليا في هذه العملية، بالنظر إلى طبيعة هذا القطاع.

لذلك نقترح أن يتم إدماج 50% على الأقل في المرحلة الأولى، وإتمام العملية بالتدرج حتى يشمل النظام كل منتسبي القطاع، وهو ما سيفتح آفاقا واسعة للصناعة التقليدية، وتعزيز حضورها في الاقتصاد الوطني، وتطوير قطاعنا السياحي المرتبط بهذا القطاع، وكذا تعزيز الهوية الوطنية والثقافة المغربية، والتي تعتبر الصناعة التقليدية أحد حافظيها وناقليها للأجيال.

نسائل معاليكم السيد الوزير عن التدابير المتخذة لإدماج الصناعة التقليدية ضمن منظومة الضمان الاجتماعي، والبرنامج الزمني لهذا العملية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير التشغيل للإجابة على السؤال.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد المستشار المحترم، وفريق التحالف الاشتراكي على طرحه لهذا السؤال.

كانت لنا مناسبة مؤخرا في اجتماع اللجنة، والسيد المستشار باقي عاقل أنها طرحت هذا الموضوع بواحد الحدة كبيرة، يمكن لي نقول لك بالنسبة لأجراء قطاع الصناعة التقليدية أصبحوا مشمولين بالضمان الاجتماعي ابتداء من 1993، أي في البداية أجراء الصناعة التقليدية مشمولين بالضمان الاجتماعي وملزمين، وكنعرفو بعض

الصعوبات مع العديد من المقاولات بالنسبة للتصريح بهم، باش نكون واضح.

بالنسبة للمطلب اللي قدمو السيد المستشار المحترم، أنا شخصيا كنتفهمو، وكنعرف طبيعة هذا القطاع، وماشي هذا القطاع لوحده، العديد من المهن المستقلة بالمغرب لا تتوفر اليوم على تغطية اجتماعية وصحية ملائمة، وهنا إلى كان شي تفكير، خصنا نفكرو شمولية هاذ الفئات، كندكر ولو أنهم ماشي بحال بحال، الصيدلي غير مشمول بأي تغطية صحية أساسية، المهندس المعماري، نذكر سائق شاحنة، أو صاحب شاحنة اللي كيشغل لفائدته الخاصة، أي ما نسيمهم اليوم بالمهن المستقلة.

قانون الضمان الاجتماعي الحالي كيفرض حسب القانون الجاري به العمل اليوم فقط الأجراء، وهذا هو الإشكال الذي يواجهنا، أكيد بدينا مع العديد من الشركاء الاجتماعيين اللي اتصلوا بنا بواحد العمل من أجل دراسة ووضع نظام خاص بالعاملين لحسابهم الخاص، لا تتوفر اليوم بالمغرب على هذا النظام، يعني مكنتوفرش على الناس بواحد النظام اللي يؤمن اجتماعيا، من الناحية الصحية كان هناك برنامج عناية، ولكن من الناحية الاجتماعية ليس هناك - كيف جا في سؤالكم - من تقاعد، من حماية اجتماعية، من تعويضات عائلية، إلى غير ذلك.

ولكن الضمان الاجتماعي في وضعه القانوني الحالي، ممنوع عليه، بمقتضى القانون فقط كيشمل غير الأجراء اللي كيشغلوا كأجير، أجراء قطاع الصناعة التقليدية هم مشمولين بحالهم بحال أجراء قطاع الفلاحة أو القطاع الغابوي أو القطاع الصناعي والتجاري والخدمي. لكن اللي نواعدوكم فيه بهذا الصدد، أننا نحن بدينا السنة الماضية في دراسة لوضع نظام خاص بذوي المهن المستقلة، وأنداك بالنسبة لسلة العلاجات أو سلة الخدمات الاجتماعية، وكذلك الجانب المتعلق بالتدبير لازال مطروح، واش غادي يكون مرتبط في إطار، ماشي في صندوق الضمان الاجتماعي، ولكن يمكن للدولة تعطيه يدبروا، أو في إطار آخر، هذا لازالت الدراسة اللي كنقومو بها الآن هي اللي غادي تبرزو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد عذاب الزغاري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الإجابة، رغم أنه كما تعرفوا السيد الوزير هاذ المشكل تطرح لمدة عدة سنوات، ماشي مهم الآن، ولكن حنا نتوحي وكنعرفو جميع بأنه راعي هاذ القطاع على رأسه صاحب الجلالة نصره الله، واللي ما فتى يفكر في مصلحته، في إطار توفير الشغل له، في إطار المشاريع اللي عندها علاقة بالقطاع، ومن خلال التكوين كذلك، وخير دليل هو الجهود اللي تنشوفو يوميا بيدها في إطار واحد، إذن مغاديش يصعب على حكومة صاحب الجلالة، من الوزير الأول إلى جميع الوزراء، كنعرفوا السيد الوزير بأنه هاذ القطاع يمثل تقريبا 10% حتى 12% من الساكنة ديال المغرب، تعرفوا السيد الوزير هاذ القطاع على أنه الوضعية ديالو حرجة، كنعرفوا السيد الوزير بأنه هاذ القطاع المفروض على الحكومة، وعلى المؤسسات المنتخبة ديالها، وعلى الممثلين ديال الأمة اللي حنا الآن معهم، وبالنقابات ديالها لا اللي ممثلة هنا ولا اللي خارج هنا، كلها عندها عطف خاص على هاذ القطاع، حنا نتوحي أن يكون الصندوق للضمان الاجتماعي.

لأنه الصناديق اللي هضرتو عليها السيد الوزير، لا الضمان الحرفي ساهمنا فيه مع السي جطو الله يذكرو بخير، العناية عرفناها، وكان عندنا لقاء مع السيد الوزير، والصناع معندهم رغبة باش يديروا تجربة أخرى، فكفى من التجارب.

إذن إلا كانت شي إمكانية، هاذ القانون ديال صندوق الضمان الاجتماعي، هو ماشي قانون ماشي مصحف كريم، هو قانون يمكن التعديل ديالو، يمكن يكون صندوق موازي معه، ولكن هاذ الفئة راه لا بد خصها تتمتع بهاذ الضمان الاجتماعي، اللي كتوفر فيه التغطية الصحية، واللي على الأقل يضمنو المستقبل ديالهم.

نزديك، السيد الوزير، بأنه مندوبية التخطيط عندها دراسات على القطاع، أنا لا أتكلم على اللي كيشغلوا عند الناس اللي تبتعطاو للصناعة التقليدية، أنا تنهضر على أصحاب الورشات، والعدد ديالهم تقريبا واحد 600 أو 700 ألف ديال الورشات، وهاذ الناس اللي

الدخل ديالهم متيفوتش 3000 درهم، هاذ الناس اللي الإحصاء الأخير تيعطينا بأنه الخريطة السنوية ديالهم ما بين 21 و45.

إذن هاذ المعطيات، السيد الوزير، كتساعد صندوق الضمان الاجتماعي، اللي غادي نعطوه حنايا منتوج ديال 45 سنة، مغادي يستفيد من التقاعد منذ 15 سنة، واللي عندو 21، 39 سنة، إذن هاذ الناس باغين ينخرطوا، ولكن بواحد النسبة تكون كتناسب المدخول ديالهم.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا، كما قلت السيد المستشار، وتنتفهم طبيعة هذه الشريحة الاجتماعية اللي ذكرتي ديال 600 حتى 700 ألف حرفي، اللي من حقها أن يكون عندها نظام ديال التغطية الصحية والتغطية الاجتماعية.

الإشكال اللي موضوع اليوم، هو أن القانون الجاري به العمل وأنتم المشرعون، نحن غير منفذون، وللتذكير مجلسكم الموقر في لجنة تقصي الحقائق حول الضمان الاجتماعي وقف على خروقات ارتكبت في السابق لأنه تم التصريح بناس ماشي أجراء، وتم التصريح بهم في الضمان الاجتماعي، واعتبرت من الخروقات الكبرى التي ارتكبت في السابق.

اليوم الضمان الاجتماعي يشتغل بمقتضى القانون، مجلسه الإداري تيجتمع، احنا نتفهم، وطرحنا لنا مرارا، والعديد من الملتزمات جات للضمان الاجتماعي، وجات لي شخصيا، نتفهم هذه الوضعية، لهذا استجابة لهاذ الوضعية بدينا واحد الدراسة، ماشي الآن بديناها من العام لآخر في بداية 2008، ديال مشاورات بديناها في الأول مع فئة الصيادلة، ثم اتجهنا مع أصحاب الطاكسيات، ثم اتجهنا لأصحاب النقل، ثم اتجهنا كذلك لفئات أخرى، هاذو كلهم فئات اليوم في المغرب ليست لهم تغطية اجتماعية وصحية أساسية، لأنه في الضمان الاجتماعي كنعرفوا القانون، القانون ملزم أنه مشغل وأجير الثلاثين يؤديها في اشتراك يؤديها رب العمل، والثالث يؤديه الأجير، ملي كيكون مهنة مستقلة كايين هناك إشكال من يؤدي الجانب ديال

المشغل؟ وقانون الضمان الاجتماعي في العالم بأسره لا تتدخل فيه الدولة، فقط المشغل.

يمكن الدولة تساعد، مجال المساعدات اللي درنا الآن بالنسبة للمؤسسات اللي تأثرت بالأزمة الاقتصادية، درناها، ويمكن نديروها كذلك في صندوق التعويض عن فقدان الشغل، ولكن ما عمر الدولة تؤدي اشتراكات المأجورين، هذا هو قانون الضمان الاجتماعي لأنها كتقطع من الأجرة، وإلا غادي يوقعوا عدة صعوبات.

وبالنسبة لتحديد الاشتراكات فهي تحدد حسب الدراسات الاكتوارية إلى غير ذلك، تحدد بالنسبة للجميع، ميمكنش تحي وتقول لهذا خالص 3%، وهذا 2%، وهذا 5%، لأن كايين جوانب الديمومة إلخ...

ولكن اللي كنواعك السيد المستشار، وكنواعد مجلسكم الموقر أن هذه السنة غادي نديرو الجهد الكافي كما ذكرتمو أنه نظرا لعناية جلالة الملك بهذه الفئة غادي نديرو جهد كافي من أجل إيجاد إطار للضمان الاجتماعي والضمان الصحي بالنسبة للفئات المستقلة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد وزير التشغيل والتكوين المهني على المساهمة القيمة في هذه الجلسة.

الآن ننتقل إلى السؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة حول برنامجي "امتياز" و"مساندة"، للمستشارين المحترمين السادة: فؤاد القادري، خليد الإبراهيمي، عبد الحميد بلغيل، مصطفى القاسمي، محمد العزري، جمال بنريعة، رفيق بناصر، عبد العالي الحسيسن، علي جغاوي، محمد يرعاه السباعي، سعيد كرم، أحمد بومكوك، الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد فؤاد القادري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية لا بد من التذكير إلى أن تعزيز المسيرة الاقتصادية للمغرب تستدعي تضافر كل الجهود، دولة، مجتمع، مؤسسات وأفراد، وذلك

لشحن الطاقات، كل الطاقات، خاصة الواعدة منها، وتشجيع المبادرات المعلنة، وتقوية العزائم من أجل المساهمة في مواصلة مسلسل التحديث والعصرنة والتنمية، خصوصا في إطار أزمة اقتصادية واضحة المعالم، وتحت ضغط اقتصاد دولي معوم.

بطبيعة الحال، وباعتبارها القلب النابض للنسيج الاقتصادي الوطني، أصبحت المقاولات الصغرى والمتوسطة ملزمة بسن تغييرات بنيوية وتنظيمية، منها السريع، ومنها العميق، حتى تتمكن من المساهمة في النمو الدائم، والحد من البطالة، وكذا دعم دينامية التطور الاقتصادي والاجتماعي.

إذن، انسجاما مع هذا التصور، أطلقت الوكالة الوطنية للنهوض بالمقولة الصغرى والمتوسطة برنامجين جديدين هما: برنامج "مساندة" وبرنامج "امتياز"، أما برنامج مساندة فهو برنامج يهدف إلى تأهيل المقولة التي توجد على طريق التحديث من أجل تمكينها من الانتقال إلى مستوى أرقى، ومن أجل تحسين تنافسيتها، خصوصا منها المرتبطة بكلفة الإنتاج، احترام الآجال، الجودة، التنظيم، الوظيفة التجارية، التدبير المالي، استعمال التكنولوجيات والتقنيات المتطورة، بالإضافة إلى توفير أنظمة معلوماتية مهنية بالدرجة الأولى تخص كل قطاع على حدة.

وهنا يجب الإشارة أن برنامج "مساندة" - كما جاء على لسان الجهات المختصة - يشتمل على 3 عروض: العرض الأول يخص وظائف الدعم لدى المقولة الصغرى والمتوسطة، والعرض الثاني يخص الوظيفة الأساسية للمقولة، وهذا شيء مهم وإيجابي، على اعتبار أن العرض يسعى إلى تنمية القدرات المهنية للمقولة، كتطوير أساليب الإنتاج ودعم البحث التنموي، أما العرض الثالث والأخير فيخص طبعا، نشر وتسريع استعمال التكنولوجيات الجديدة والتقنيات المتطورة داخل المقاولات بشكل عام، هذا عن برنامج "مساندة".

برنامج "امتياز" كما جاء على لسان المسؤولين عنه، هو برنامج تنموي يخص المقاولات الواعدة، الحاملة لإمكانيات وقدرات نمو عالية، والتي تلتزم الدولة أو الحكومة بدعمها في إطار مسلسل التحديث وتحسين التنافسية، وبذلك ستمكن المقاولات المعنية -أي المقاولات المستفيدة- من رفع رقم معاملاتها، خلق قيمة مضافة، تحقيق مناصب شغل، باختصار تحقيق تأثير إيجابي على مختلف المجالات والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية التي تنشط فيها.

20% هذا الحد الأدنى وجابت الدولة 20%، وغادي تبقى 60% اللي غادي تمولها الأبنك.

أما فيما يخص برنامج "مساندة"، المواكبة غادي تكون نتاج 500 مقالة كل سنة، هذا أيضا واحد الرقم مهم، 500 مقالة كل سنة نتاج مساندة، وبالطبع عندنا واحد المشاركة نتاج الدولة غادي يكون الحد هو 60% الكلفة نتاج هاذ البرامج اللي تيتعلقوا بالخبرة مثلا في ميدان التسيير، في ميدان نتاج الإستراتيجية نتاج التسويق، ولا ميدان نتاج إدخال تكنولوجيات المعلومات في هاذ المقاولات.

المهم ولا الهدف هو تحسين إنتاجها من خلال واحد التدبير عقلائي أكثر، ولا من خلال واحد الميكانيزمات اللي غادي يمكنوها باش تمشي لأسواق جديدة مثلا، فالدعم نتاج الدولة يمكن لو يوصل حتى لمليون نتاج الدرهم، 100 مليون سنتيم لكل مقالة في إطار برنامج مساندة، هاذ البرامج انطلقوا، 16 نونبر انطلقت طلبات العروض، (Appel à manifestation d'intérêt) للشركات اللي بغاوا يستافدوا من هاذ البرامج هاذي.

اليوم، وهذا هو واحد المعطى جديد اللي يمكن لي مُخضِر عليه، هو ذاك اختيار هاذ الشركات تيكون مرتكز على واحد النظام نتاج التنقيط، اللي نرد عليكم من بعد نفسرو لكم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد فؤاد القادري:

نشكر السيد الوزير على الجهود التي تبذلها الوزارة التي يقودها، وكذا الإدارة التابعة لها، خصوصا في مجال النهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، كما نشكره على إيضاحاته القيمة، والتي تعكس حسه الوطني، كما تعكس حرص الحكومة على تقديم برامج تنمية موجهة للمقاولات حتى تتمكن هاته الأخيرة من لعب دورها بكل انسجام وبكل فاعلية والمساهمة في إنعاش الدورة الاقتصادية. غير عندنا مجموعة من التخوفات، وكنظنوها تخوفات مشروعة، نخشى فيما نخشى، السيد الوزير، أن يكون "مساندة" و"امتياز" برنامجا بني على أنقاض مبادرات ومشاريع لم يكتب لها النجاح، بمعنى آخر نتمنى، السيد الوزير، أن يكون هذان البرنامجان ثمرة تفكير

في هذا الصدد، السيد الوزير، ونظرا لأهمية هذين البرنامجين الطموحين، ونظرا لأهمية الدور الذي يمكن أن يلعبانه في إنعاش المقولة والاقتصاد، نسائلكم عن الإستراتيجية المواكبة، إستراتيجية الوزارة، المتبنية من طرف الوزارة، لمواكبة هذه المبادرة؟ وذلك لتتوير السادة المستشارين، ومن خلاهم الرأي العام الوطني، والمقاولين الشباب على الخصوص. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة الآن للسيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة للإجابة على السؤال.

السيد أحمد رضى شامي، وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات

الحديثة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

هو اللي كنت غنقول، الكل قاله السيد المستشار المحترم، ولكن إلى سمحتيو غنعتي بعض التوضيحات.

احنا اليوم في إطار تفعيل، دخلنا في ذيك المرحلة نتاج تفعيل الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي، شق من هذا الميثاق هو عصرنة المقاولات الصغرى والمتوسطة، علما بأنه هاذ المقاولات الصغرى والمتوسطة، هي كتمثل تقريبا 95% من المقاولات الموجودة، ولا بد الدولة خصها تساعدها باش تدوز من ذاك المرحلة اللي كانت صغرى تدوز لمرحلة متوسطة، واللي كانت متوسطة تدوز لمرحلة كبرى، وباش نقويوها، فلهذا كان وقع واحد القرار باش انطلاق برنامجين: برنامج "مساندة" وبرنامج "امتياز".

فيما يخص برنامج امتياز، غنواكبو 50 مقالة كل سنة، بواحد الدعم مالي يتعلق بالاستثمار، كان هاذ الاستثمار هذا مادي أو غير مادي، حتى في (la recherche et développement)، فدعم الدولة غيكون تقريبا 20% نتاج الاستثمار، ويمكن لو بواحد السقف نتاج 5 مليون ديال الدرهم، هاذي واحد القطيعة مع ما كان في الماضي، لأن هذا مال عمومي اللي غادي يساعد مقاولات ذات قدرات قوية نتاج النمو، هاذو هما المقاولات اللي تنظنوا غدا يمكن لها تكون مقاولات كبرى، وتنطلبو بالطبع للمقاول يجيب على الأقل 20% نتاج التمويل نتاج هاذ الاستثمار، علما بأن إلى جاب المقاول

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

شكرا، وحنا حريصين على هاذ التخوفات اللي عندكم.

أولا: لابد غادي يكون واحد التقييم نتاع هاذ المشاريع، تقييم من طرف الأبنك، وتقييم من طرف واحد اللجنة اللي فيها القطاع العام والقطاع الخاص، وكيشاركوا فيها الجمعيات.
ثانيا: في 10 يناير 2010 إلى تبين لنا بأن هاد الشي خصنا نموده غادي يكون تمديد.

ثالثا: التمويل الذاتي، في الحقيقة واليوم عندنا واحد الميكانيزم آخر هو صندوق الرأسمال، اللي فيه القطاع العام والقطاع الخاص، هذه من الميكانيزمات الجديدة، اللي يمكن واحد المقاول ما عندهاش الرأسمال الكافي باش تلجأ لهاد الصندوق باش تعزز الرأسمال الذاتي ديالها، ومن بعد تستفيد من "امتياز" وتستفيد من الميكانيزمات الأخرى، ولكن بالطبع هذا كيتطلب منها الشفافية أولا، حيث تلك الصناديق نتاع الرأسمال الذاتي ما تيدخلوش لأن مكاتش واحد الشفافية في الحسابات نتاع هاذ المقاولات، ولكن هادي كنظن بأن هذا مطلوب من جميع المقاولات اللي بغاو يتطوروا في المستقبل.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكركم السيد الوزير على المساهمة القيمة في هذه الجلسة.

السؤال الموالي موجه إلى السيد وزير الاتصال حول تراجع عائدات الإشهار في القنوات التلفزية بالقطب العمومي، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد الحميد المهاشي، عادل المعطي، نبيه لحسن، الغازي الغرابية، الحسايني محمد، برطني محمد، البشير أهل احمد، عبد الحميد أبرشان، عمر الجزولي، أحمد النموي، سلامة الحفيظي، المهدي زركو، محمد تاضومانت، الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

إلى اسمحتو بغيت نحتفظ بالوقت ديالي اللي غادي يبقى من السؤال للتعقيب الله يكثر خيركم، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

ناضح، وثمرة تقييم موضوعي وواضح لتجارب وبرامج سابقة أحدثت لنفس الغاية، ولكن لم تف بالغرض المطلوب.

والشيء بالشيء يذكر، السيد الوزير، هل تم أثناء إعداد هاذ المنتج وهاذ البرنامج، هل تمت دراسة نجاعة المفهوم؟ وهل تم الانفتاح على المنظمات والجمعيات الممثلة للمقاولات الصغرى والمتوسطة؟ وهل تم إشراك الغرف المهنية، واللي كتعرفو دورها محدد بظهير 1958؟

مشكل آخر هو مشكل التواصل، السيد الوزير، على حد علمي أن آخر أجل لوضع الملفات والطلبات هو 10 يناير 2010، علما بأن مختلف البرامج تم إطلاقها مؤخرا، في رأيي المتواضع، السيد الوزير، أن سيكون هناك خلل، من شأنه أن يجهض المبادرة في بدايتها، وسيكون هناك نوع من الحيف سيمارس على المقاولات، التي مازالت لم تطلع بعد على محتوى هذه البرامج التنموية.

منتكلمش على مشكل المساطر الإدارية والعقبات المتعلقة بالبيروقراطية، والتمثلة في أذهان وعقليات بعض المتدخلين والفاعلين، غادي ندوز لواحد النقطة تخص برامج امتياز، هذا البرنامج، السيد الوزير، جاء وبامتياز ليحيب على مشكل التمويل الذاتي (l'autofinancement)، وأتم تعلمون السيد الوزير أن مشكل التمويل الذاتي ليس المشكل الوحيد الذي يهدد حياة المقاول الصغرى والمتوسطة.

إذن أظن أن البرنامج لم يجمع الخير من أطرافه لأنه أقصى المقاولات الوطنية، الحاملة لمشاريع نمو عالية، عندها تركيبة مرضية، عندها هيكلية، عندها أسواق، عندها كفاءات عالية على مستوى الموارد البشرية، تعمل يدا وروحا وإرادة، ولكن الغالب الله تعاني من مشكل على مستوى السيولة، وفي حاجة إلى التمويل، الشيء الذي يجعلها عاجزة عن أداء التزاماتها لا اتجاه الأبنك، ولا اتجاه الدولة من ضرائب و(CNSS)، ولا اتجاه بعض المزودين.

أظن السيد الوزير أن المشكل ليس هو خلق الشيء من لا شيء، المشكل هو التركيز على ما هو قائم الذات حاليا، إنصاف المقاول.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

إطلعنا بوسائط متعددة ومصادر إعلامية مختلفة على معطيات مفادها أن عائدات الإشهار في القنوات التلفزيونية بالقطب العمومي للشركة الوطنية والتلفزة وصوريات دوزيم، بحوالي 25 % خلال سنة 2009.

ومما يثير، السيد الوزير، نخوفنا ليس فقط تراجع الإشهار، لأنه يرتبط بالأزمة العالمية، وربما ستعاود هذه العائدات ارتفاعا على المدى المتوسط، بمجرد انتعاش الاقتصاد العالمي والوطني، ولكن السيد الوزير التخوف الكبير أضحى الآن يتعلق بمستقبل 2M، التي أصبحت محرومة من الدعم العمومي.

ففي الوقت الذي نتساءل معكم، السيد الوزير، عن أسباب هذا التراجع، وتأثير ذلك على توازن الشركة، نعبير لكم عن مفاجأتنا بإلغاء الدعم العمومي ل(2M)، ونتخوف على مستقبل هذه القناة، فهل ستعمل الحكومة على دعم قناة (2M)؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير الاتصال للإجابة على السؤال.

السيد خالد الناصري وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:
بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد المستشار على طرح هذا السؤال اللي كيسمح لنا باش نوضحو الأمور، ونجعلو الرأي العام يرتاح في تعامله مع هذه القضية.

هناك شقين في السؤال الذي تفضلتم به السيد المستشار المحترم، الشق الأول يتعلق فعلا بالانقاص الذي عرفته مداخيل الإشهار، هذا أمر ثابت لا غبار عليه، ومثل ما تفضلتم بالإشارة إليه فمرده مرد واحد لا ثاني له هو الانكماش الاقتصادي العالمي اللي جا في سياق الأزمة المالية التي يعرفها الجميع، والجميع يعلم بأنه عندما يكون هناك انكماش أول منصب ديال المصاريف يتم التصدي له هو منصب ديال الإشهار، هذا ما حصل بالضبط، بحيث أن وثيرة الارتفاع في هذا المجال كانت إلى غاية سنة 2008 تعرف نمو مضطربا بحوالي 14 % سنويا، منذ 2008-2009 عرف ذلك الارتفاع انتقاصا وصل إلى حوالي 5 % إلى درجة أننا وصلنا اليوم إلى 20 %-، هذا من المعطيات التي لا غبار عليها، وتعامل بطبيعة الحال في نطاق ما هو

مسموح به لأن ماشي من اختصاصاتنا أننا نتصدى للأزمة العالمية الدولية وللأزمة الاقتصادية الدولية ولا لكل التبعات ديالها، ولكن كيف ندبر هذا الموضوع بخصوص القطب العمومي؟
نتخذ كل الإجراءات والتدابير اللازمة، أولا للحفاظ على الإنتاجية، وللحفاظ على اضطلاع القطب العمومي بدوره كإطار للمرفق العمومي لتقديم الخدمات في أحسن حلة ممكنة، وأيضا للحفاظ على المكتسبات الاجتماعية للعاملين، وهذا بطبيعة الحال هم نتقاسمه جميعا، ونعمل على الاعتناء به.

الجاناب الثاني المتعلق بقضية (2M)، حقيقة (2M) عرفت مرحلة صعبة جدا مرتبطة بهذا الموضوع بالضبط لأنه كان الأساس ديال المداخيل ديالها هي الإشهار، وعندما عرف الإشهار نوعا من الانتكاسة أدى ذلك إلى ما أدى إليه، لكن أريد أن يكون الموضوع واضحا بالنسبة للجميع، (2M) هي مكسب وملك للمغاربة أجمعين، وليس في نية الحكومة أن تتخلى على (2M) هذا بأي وجه من الوجوه، هذا أمر غير وارد، وبالإضافة إلى كون الحكومة قدمت دعما ماليا مهما ل(2M) وما زالت مستعدة لتقديم ذلك بطبيعة الحال لا يصل إلى ما يصل إليه الدعم الذي يقدم للقناة الأولى وللشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة لأسباب معروفة لأن (2M) هي جزئيا الرأسمال ديالها ماشي رأسمال ديال الدولة، هذا من المعطيات اللي كاينة، ولكن بالنظر إلى اضطلاعها بدور المرفق العمومي، وبالنظر إلى موقعها في الساحة الإعلامية الوطنية، بطبيعة الحال حنا نتابعها ولن نتخلى عنها، وهذا أمر غير وارد.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، نشكرك على أنك وضحت للرأي العام، لأنه أشنو كان تيتقال؟ نقولو بكل صراحة أنه - كما قلت - 2M ملك لجميع المغاربة، ثانيا لها تاريخ إيجابي، شكلت من خلاله نموذج إعلامي منفتح، وقادر على انتقادات كل السلبيات التي تعرفها البلاد، ولكن أش تيتقال لنا؟ تيتقال لنا أنه 2M فين ما كانت شي حاجة خاوية هي

توريها للمغاربة، تتفصح الحكومة، والحكومة باغية تدير ما أمكن على أساس هذه القناة تخنقها، ولو عند الدولة 76%، أنكم بعض الإخوان في الحكومة باغيين يخنقوا 2M، علاش؟ لأنها تتمشي غير للأماكن مثلا فين كاين العروبية وتصور، تتمشي غير لكذا وتصور، المهم تتفصح ذاك الشي اللي ما خصوش يتفصح.

وأنتم عارفين على أنه بالنسبة للقنوات الأخرى كاين 300 مليار اللي كنتعطى لهم، 300 مليار و 2M مثلا خصها 7 ملايين، علاش متحددوش واحد 10 ملايين وتعطيوها لهاذ 2M؟ اللي يمكن لي نقول لك بعض الدول كانوا جرائد اللي كانوا تينتاقدوا الحكومة، وماتوا ذوك الجرائد، وملي ماتوا ناضت الدولة دعماقم، هذا لتعزير الديمقراطية، لأن ضروري، السيد الوزير، أنه خص يكون مجال المعارضة أنكم خصكم تقويوها.

دأبا نعطيك مثل مجال المرة الأخرى، بالله عليك لما طرحت عليك السؤال هنا؟ وأنت عزيز ودائما تنقول لك راك عزيز، ما تنبغيش ندخل معك في متاهات، واعدتوني معالي الوزير على أساس أنه بالنسبة للبرلمان غادي تواكبوا ذاك التغطية ديالو، أنكم غادي تغطيو أشغال البرلمان، اليوم احنا أشنو عندنا؟ عندنا القانون المالي تيرهن مصير البلاد، بالله عليك اليوم ملي اجتمعت ندوة الرؤساء أشنو دارت؟ أسيدي ذاك المداخلات ما عمرها كانت، غيقدموها مكتوبة ويعطيوها للرئيس، هاذ الشي ما عمرو كان في التاريخ، واللي كان السيد الوزير هو كان من قبل حكومة التناوب، وملي جات هاذ حكومة التناوب، قبل ملي كانت هي في المعارضة أشنو كانت دايرة؟ دايرة القيامة منوضاها علاش؟ أنه خصها تغطي أشغال اللجان، وكانوا تيتغطوا، تيتغطى القانون المالي، تغطي ملتصق الرقابة، شافوه المغاربة، دأبا ملي جات هاذ الحكومة اللي كانت تتنادي بذاك الشي، كلو مسحاتو، وملي مسحاتو موليتوش تدوزوا القانون المالي، القانون المالي تيرهن مثلا المستقبل ديال البلاد، علاش ميدوزش كلو في التلفزيون يشوفوه المغاربة، ويشوفوه الناس بأنه راه كيدافعاو؟ كاين الناس اللي كيبقاو حتى الثالثة صباحا، كاين الناس دأبا اللي مرهقين أنه الخدمة ليل ونهار، ولكن ملي تنجي للقنوات باش هاذ الشي تيبان في التلفزيون للعموم ما تيبانش.

وأنتم السيد الوزير كنتم من قبل تتناديو على أساس أن هاذ الشي خصو مثلا يدوز في التلفزيون، علاش اليوم ما تدوزوهش؟ دأبا عندنا

دأبا الجلسة ديال القانون المالي، علاش ما تدوزوها كلها؟ علاش كانت تدوز ودأبا ما تدوزشي؟ جاوبني غير على هذا السؤال؟ علاش الفرق كلها متدوزهمشي، متتعطيوهمش الوقت الكافي؟ أش تنديروا تبتشروا، غير الحاجة اللي غيضربوها بها الحكومة لتحديدوها، وتجييو جوج كلمات أو ثلاثة وتبينوهم للمواطنين كأن شيئا لم يكن، مجال راه حنا ما خدامينش.

وهذا إشكال مطروح معالي الوزير، الله يرضى عليكم بالنسبة لهاذ الحكومة هذه اللي كانت تتسمي راسها حكومة التغيير أو حكومة كذا... دوز هاذ المداخلات كلهم في التلفزيون ومريضنا معندو باس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

هناك الشق الأول، مرة أخرى لأن التدخلات ديالك دائما فيها الشق الأول والشق الثاني، مرحبا.

الشق الأول متعلق ب (2M) لا يخال أحد بأن الحكومة قد تكون متضايقة من الأداء المهني ل (2M)، (2M) تشتغل بالروح التي يشتغل بها المغاربة أجمعون، والتي تنقيد بها الحكومة، وهي روح الانفتاح، وعدم التضايق من أي انتقاد كان انتقادا جديا ومعقولا مثل الانتقادات اللي تتفضل بها الآن السيد رئيس الفريق المحترم، وبالتالي (2M) يعني يجب أن يرفع هذا الخيال بأن كاين محاولة باش غادي نغنيو لها شوي، أستسمح أنني نتكلم بهذه اللغة، إطلاقا مكابنش، (2M) مؤسسة إعلامية محترمة، تحظى بكامل الاحترام والتقدير من كل المؤسسات، ببرنامجها وحكومتها، هذه أمور ثابتة.

الموضوع الثاني، على حد المعلومات اللي عندي، إن لم نخني ذاكرتي، النظام الداخلي ديال مجلسي البرلمان لا يسمح بأن تكون هناك متابعة لأشغال اللجن، اللجن مبدئيا حتى الصحافة مخصصهاش تحضر لها على حد المعلومات اللي عندي، هذا مع العلم أن بالنسبة لنا إذا كان هناك إمكانية إعادة النظر في دفتر التحملات، وفي التزامات مختلف الجهات، حنا كحكومة أو كقنوات عمومية نحن منفتحون، وليس في همننا، ولا في برنامجنا، ولا في أهدافنا، أننا نخفي أشياء عن الرأي العام، بل بالعكس نعتبر بأن كلما تم ترويد الرأي العام بكل

المعطيات بما يخدم منظور الحكومة، وبما لا يخدمه فهو أمر يخدم رفع المستوى الديمقراطي في بلادنا، وهذا ما نحن منخرطون فيه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم السيد الوزير على مساهمتكم في هذه الجلسة.

آخر سؤال مبرمج في جدول الأعمال هذه الجلسة الموجه إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية حول محاربة أنواع التطرف والغلو في خطب بعض أئمة المساجد، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحكيم بنشماش، عبد السلام بلقشور، علال عزويوني، محمد اجبيل، احتيت الحفيظ، عابد شكيل، محمد المنصوري، أحمد السنيي، العربي المخرشي، أحمد الكور، محمد لحمايدي، الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد لحمايدي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، لقد أصبح لزاما على كل البلدان الإسلامية اليوم إبراز مزايا الإسلام ومعانيه السامية ومقاصده وأحكامه باعتباره دين تسامح وانفتاح، وليس دين إرهاب وانغلاق، دين علم وحكمة، وليس دين جهل وتخلف، دين رحمة والوسطية والاعتدال، وليس دين الغلو والتطرف والعنف، وعلينا جميعا مسؤولية إظهار الإسلام على حقيقته للعالم أجمع، وإبراز مزاياه وفضائله ومعانيه السامية.

وفي هذا الإطار، السيد الوزير، نتمن برنامج وزارة الأوقاف في توسيع إشعاع الثقافة الإسلامية، وإيصالها إلى مختلف شرائح المجتمع عن طريق البرامج الإعلامية، كما نتمن عاليا الجهود المبذولة في العناية بحفظ القرآن الكريم وتجويده وترتيله، وكذا العناية بالمساجد، وتحويلها إلى فضاءات ثقافية وتربوية والمساهمة الفعالة في محاربة الأمية، كما نتمن اهتمام الوزارة المتزايد بالتكوين المستمر للوعاظ والمرشدين.

غير أننا نود بالمناسبة إثارة الانتباه لبعض السلوكات الغريبة عن ثقافتنا المغربية الإسلامية، المتمثلة أساسا في الزج بالمساجد في متاهات الصراعات الإيديولوجية من طرف بعض الأئمة، ومن منطلق الحرص على قيام المؤسسة الدينية بوظائفها على أحسن وجه في تحسين عقيدة

أفراد الأمة، والحفاظ على أمنهم الروحي، ووحدة مذهبهم، وإنارة عقولهم.

نود، السيد الوزير المحترم، مساءلتكم عن الإجراءات المتخذة لحماية بيوت الله حتى تبقى في الحياد، بعيدة عن الصراعات السياسية والمعارك الحزبية الضيقة؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة الآن للسيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية للإجابة على السؤال.

السيد أحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

يلقى في مساجد المغرب جامعة كل عام حوالي مليون خطبة جمعة، وعلى هذا الأساس، ولاعتبارات كثيرة تتعلق بمكانة الخطبة في الصلاة والعبادة والإقبال الطوعي والاستعداد النفسي للتلقي، وقدسمة المكان والزمان، فإن منبر الجمعة هو أعظم المنابر التربوية الإعلامية في المملكة على الإطلاق، وأجدرها بأن يستغل في مختلف عمليات التكوين والتحسيس والتعبئة لكل ما فيه خير الأمة والفرد والمجتمع، يضاف إلى ذلك أن كلفته زهيدة جدا.

ومعلوم أن خطبة الجمعة لها قواعد منضبطة بالسنة النبوية الشريفة، ومن جملتها قولهم: (المعين مبتدع). بمعنى أن الخطيب الذي يقول عن فلان بعينه أو مكان بعينه، يتعد عن السنة، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يقول ما بال أقوام، فيترك للقاضي وللمحتسب أن يعين فلان وفلانة والمكان الفلاني.

وقد أصدرنا دليلا للإمام والواعظ والخطيب منذ ثلاث سنوات، يشرح هذه القواعد، وقد ابتهج به الأئمة والخطباء، وكلهم ملتزمون بما ورد فيه من توجيهات، وخطباء المملكة المغربية والحمد لله، وإن كان عددهم يقارب 20 ألفا، ملتزمون بهذه القواعد، بعيدون عن كل أنواع التطرف، وإذا كان تحدث بين الفينة والأخرى انزلاقات متفاوتة في الابتعاد عن السنة، فهي نادرة جدا، ولم تتعد 30 حالة في أي عام من الأعوام السبعة الماضية، والناذر كما يقال لا حكم له.

والمسطرة المتبعة لأنه عندما يصدر من خطيب قول يستدعي تنبيهه إلى ضوابط الخطبة، فإن الخطيب يسأل من طرف المجلس العلمي المحلي، وكل الذين وقع استدعاؤهم في مثل هذه الحالات النادرة، عبروا عن حسن النية، وتمت دعوتهم لمزيد من الاحتياط. إن الخطباء في المغرب أحرار في إنشاء معظم خطبهم، وهم محل ثقة ومسؤولية، إلا أن انفعال بعضهم أو تفاعلهم مع بعض الوقائع قد يؤدي بهم إلى أحكام توقع في التعيين المنهي عنه شرعا. والذي أؤكد لكم أيها السادة المستشارون، أنه ليس في مساجدنا خطيب متطرف، ولا مخالف للضوابط مصر على المخالفة، ليس بينهم مدسوس يمكن أن يعتبر معبرا عن نزعة إيديولوجية، وإن وجد فلا نقبله، لأن كل أصحاب الإيديولوجية من كل التيارات السياسية وغيرها مقتنعون، وينبغي أن يقتنعوا، بأنهم خاسرون بمنطق الأمة والمجتمع إذا حاولوا استعمال المساجد التي ينبغي أن يتساوى في الغيرة على جعلها محايدة، تخدم الأمة، جميع الفاعلين في المجتمع. شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير المحترم. حقيقة يجب التوضيح أن الهدف من طرح فريقنا لهذا السؤال ليس هو التشكيك في نزاهة الخطباء والأئمة، ولا دعوة إلى تكميم أفواههم، نحن من أنصار الحرية، وندعو إلى توسيع هوامش وفضاءات الحرية، لكن الهدف من طرح هذا السؤال هو إثارة انتباه الحكومة إلى واحدة من أهم الجوانب المرتبطة بأمننا الروحي.

لقد أتاحت لنا الفرصة، السيد الوزير، في إطار مناقشة الميزانية المرصودة لوزارتكم، أن وقفنا عند أهم الإشكاليات والتحديات التي تهدد طموحنا الجماعي إلى إقرار الأمن الروحي للمغاربة، ولكن نحن في فريق الأصالة والمعاصرة، كما هو الشأن بالنسبة لكل القوى الحية في هذه البلاد وللصحافة، رصدنا وعلى مدى السنوات الماضية، وآخرها في الفترة السابقة مجموعة من الممارسات، تهدف إلى تنامي مساحة انتشار خطاب الغلو والتزمت، وإلى سعي بعض الجهات المعروفة في بلادنا إلى تحويل المساجد إلى حلبة للتباري السياسي، وإلى

حلبة للتباري الانتخابي، والصحافة الوطنية رصدت الكثير من الحالات، نعطي على سبيل المثال ونحن في حوزتنا ملف عما تتحدث عنه الصحافة ما وقع في وحدة عند إقدام الكثير من الجمعيات إلى تعليق إعلانات تتعلق بأنشطتها داخل بيوت الله، ما وقع في تطوان، ما وقع في سلا، ما وقع في قرية با احمد، عندما لجأ أحد السادة البرلمانين، وهو برلماني من الاتحاد الاشتراكي إلى رفع شكاية عن إمام استغل خطبة الجمعة.

هذه ليست - كما قلتم السيد الوزير - انزلاقات نادرة جدا، نحن نستغرب يعني كيف يمكن لكم على امتداد الوطن أن ترصدوا كل حالات لجوء البعض إلى توظيف ما هو مقدس مشترك بين المغاربة، وإلى توظيف بيوت الله من أجل معارك سياسية.

نحن ننبه إلى أن هناك ممارسات يجب أن تتصدى لها الحكومة، لا سيما وأن ممارسات من هذا النوع تمنى أن تكون نادرة، ولكن نحن تقلقنا لأنه كائين بعض الهيئات السياسية في بلادنا لا تزال الحكومة عاجزة عن التصدي لها بحزم، فيما يتعلق بدعوتها إلى إقامة حد فاصل بين ما هو دعوي، وبين ما هو سياسي، والحال أن الكثير من هذه الجهات توظف الدعوي لخدمة أغراض سياسية.

ثم إن هناك ما يغذي هذه الظاهرة الخطيرة، وهو ما نسميه بالهجرة شبه الجماعية لقطاع عريض من المغاربة نحو جهات فضائية أجنبية، بسبب تخلف حقل إعلامنا العمومي والتلفزيوني بصفة خاصة، كائين مغاربة يتجهون جماعات نحو فضائيات أجنبية، وهذه الفضائيات تبث خطابا دينيا متشددا مغلقا متزمتا، فيه الوهابية، وفيه الشيعية، وفيه إشاعة لقيم التكفير في زمن التفكير.

ونحن نستغرب كيف أنكم مطمئنون إلى أن هذه الحالة هي حالات نادرة، ليست حالة نادرة، السيد الوزير، هذه الظواهر تقلقنا، ولاسيما هادوك الناس، هادوك الأحزاب الإسلامية اللي كتخلط بين الشأن الدعوي والشأن السياسي.

أنتم السيد الوزير قلتم بأنكم أصدرتم دليل للأئمة، هذا شيء إيجابي... نشكركم السيد الوزير كونكم أصدرتم دليل، احنا نفكر في اقتراح، لماذا لا تفكرون في إصدار نظام داخلي يوطر ويجدد مهام الأئمة، ماشي معنا تكميم أفواههم، وكائين في العديد من البلدان العربية والإسلامية هذه القضية... انتهى الوقت، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة الآن للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الأوقاف و الشؤون الإسلامية:

السيد الرئيس المحترم.

السادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار،

أنا قلت نادر لأنني كنت فكر في الإحصاء، إذا كان عندك حالة أو 7

أو 100 في مليون، راه نادر، هادي مسألة ماشي الخطابة ماشي

البلاغة، قضية إحصاء، الماكينة اللي كتصنع مليون مسمار، إلى غلطوا

فيها 50 بالنسبة للتكنولوجيا ديال الصناعة ماكينة مزيانة، ومع ذلك

ما كنتقبلو حنا حتى واحد، الذي يبرز في الأخبار هو هذاك اللي قال

كذا، كلها ذيك الحالات اللي شرتو لها تتبعناها وصفيناها، قرية با

محمد ديال النائب، هو اهمه من بعد، صفينا ذاك الشئ كلو، وغيرها

وغیرها، والأخيرة اللي وقعت في الحمدي حنا متبعينها.

نعم عندنا جهاز يتتبع هذا، ونعرف كل ما يحدث في خطبة

الجمعة، ومع ذلك المسألة تتعلق أولا بمستوى الأئمة، هذا هو اهم

الكبير الذي يواجها، أن نرفع مستوى الأئمة، سيما وأن في البوادي

الإمام هو الخطيب، المدن كما هو معلوم محظوظة، متميزة، لأن لها

خطباء يأتون من الجامعة والثانويات ومن العلماء، البوادي أكثر من

60% من المساجد الجامعة اللي فيها الخطبة، الخطيب هو هذاك

اللي... والبوادي لها حقها، أكثر من 40% ديال الأئمة مستواهم

هو حفظ الكتاب لا أكثرن نحن لدينا برامج لتحسين مستواهم في

العربية، وفي العلوم الشرعية، بالإضافة إلى هذا التأهيل في الأساسيات
الذي انطلق منذ ستة أشهر.

لذلك بالنسبة للدول الإسلامية والعربية هذاك الدليل لا مثيل له،

وتم احنا ماشيين بطريقة تربوية لأنه كتنقلو للأئمة والخطباء ما يقوله

الشرع، أن شغلهم هو وازع القرآن وليس وازع السلطان، أنتم ديروا

القوانين، احنا غادي نتعاملو مع الناس باش يطبقوها وضميرهم مع الله

تعالى، ماشي لابد الشرطي يحضر.

المشكل السياسي الديني القائم في بلاد المسلمين هو أن بعضهم

يقول لن يكون الدين إلا بالعصا، احنا كتنقلو لا، يكون بالتربية،

لذلك المنع المنع، لسنا مع المنع، احنا مع التربية، ومع وازع القرآن

الذي يلتقي مع وازع السلطان واحترام القانون.

لذلك فنحن نبني نظرية، وعلينا أن نتعاون جميعا، فإذا قلت إن

الأمر نادر، لا أريد أن أشكك، ماشي فقط أنه أذفع وأبرئ نفسي، لا

فهو القضية تتعلق بجسم كامل وبالتقاليد وبوضع ينبغي احترام

إكراهاتها، ونحن متفقون معكم في هذه الغيرة التي ينبغي أن تكون غيرة

الجميع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكركم السادة الوزراء والسيدات والسادة المستشارون المحترمون

على مساهمتكم في هذه الجلسة.

أعلن الآن رفع الجلسة.